بقيمة ٣٠٠ مليون دولار يوظّف معظمها في انتاج سلع معدّة للتصدير»[١٤]. وبغية الاستفادة من هذه الميزات نقل بعض المصانع القائمة عملياته من داخل الخط الاخضر الى الارض المحتلة، «بينما نقل البعض الآخر عملياته بطريقة وهمية... [كما] حصل مؤخراً نحو عشرين مصنعاً في الجانب الثاني من الخط الاخضر على صفة مصنع مرخص له، وهذه المصانع العشرون تضاف الى العديد من المصانع المقامة داخل الارض المحتلة حصلت على الصفة ذاتها»[١٥].

اثمرت الاغراءات المذكورة ونقل بعض المصانع والمرافق الانتاجية عملياته وهمياً داخل المستوطنات، ضروباً من العمل الاسود والربح غير المشروع، وانزلق اصحابها نحو أجواء العالم السفلي. ففي خلال ربيع العام ١٩٨٤، تحدثت وسائط الاعلام الاسرائيلية عن هذه الظاهرة، حيث تزامن ذلك مع انفجار فضيحة سرقة هبات وأموال مخصّصة للجمعيات الخيرية الاميركية العاملة في الارض المحتلة قامت بها سلطات الاحتلال عشية اطلاق وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، شعار «تحسين ظروف المعيشة» في الضفة والقطاع المحتلين. وقد سيقت تقديرات لأرباح غير مشروعة، بلغت، في حينه، مئات الملايين من الدولارات. ونظراً الى تضارب الارقام وعدم ظهورها في بيانات رسمية لا يمكن اعتماد مصادر أو ارقام محدّدة. لكن ثمّة تخمينات أيضاً، تفيد بأن بعض المنشآت الصناعية يستخدم مراكز لانتاج السلع أو اعادة التغليف ثمّ تصديرها بصورة غير مباشرة الى الاسواق العربية، مستفيداً من رخص الايدي العاملة، والاعفاءات الضريبية والاغراءات المشار اليها، بما يجعل سلعه ذات قدرة تنافسية عالية. ويمكن ان هذا الأمر يصلح، أساساً، لتفسير، أو قد يكون احد أسباب ظاهرة، انتقال المصانع المنتجة مواد وسلع معدّة للتصدير، أكثر من غيرها الى الارض المحتلة، كما تشير التقارير والبيانات الاحصائية.

في أواسط السبعينات أنشأت (أمناه) الحركة الاستيطانية في غوش ايمونيم ونواتها التنظيمية والعقائدية نمط المستوطنات المجتمعية (ييشوفيم كهيلاتييم)، التي حظيت سريعاً باعتراف ودعم الحركة الصهيونية العالمية، وأغدقت عليها المساعدات المالية، وهي مستوطنات تقوم على المبادرة الفردية، على عكس المستوطنات الزراعية ـ الصناعية (الكيبوتسية ـ الموشافية) التقليدية المخطّطة على أساس الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، كما ان معظم اعضائها ينتمون الى الطبقة الوسطى ومن ذوي الياقات البيضاء والحرفيين الذين يعملون في المدن. وقد أخذت هذه المستوطنات تشكّل تعاونيات محلية تشرف على نشاطاتها الاقتصادية والخدماتية وغيرها، وذلك بموجب اتفاقات بين سلطاتها المحلية ورؤساء غوش ايمونيم. ثمّ تطوّرت هذه التعاونيات المحلية الى تعاونيات اقليمية. واثر تشكيل التعاونيات الاقليمية، اسست (أمناه) شركة (S.B.A) التي تديرها بالاشتراك مع مجالس السامرة، ماطيه بنيامين وغوش عتسيون الاقليمية. وقد دخلت هذه الشركة في مشاريع مشتركة ذات اهتمامات اقتصادية أكبر من ضمنها شركات استثمار تابعة للبنوك الاسرائيلية. كما أنشأت شركات فرعية تشرف على عدد كبير من المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والانتاجية المختلفة. فيما أشار القائمون على هذه التعاونيات التطويرية الى ان هدفهم تحقيق الاستقلالية الاقتصادية[١٦].

لا يتسع المجال هنا لعرض تفاصيل اضافية حول الجوانب الاقتصادية الاخرى. لذا يمكن ذكر ارقام بعض الميزانيات المخصّصة لمجالات ذات صلة، من ذلك ٣٠ بالمئة من اجمالي ميزانية ترميم الطرق العام ١٩٩١ خصّصت لشبكة الطرق في المستوطنات، أي ما يعادل (٢٧,٥) مليون شيكل جديد. بينما بلغ اجمالي استثمار وزارة الاسكان هناك، في العام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ مليار ومئة